

أثر فاعلية الاساليب الحديثة فى مكافحة الفساد الادارى

د. سحر محمد أنور صالح جاد

ملخص

عنوان الدراسة : أثر فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري

أهداف الدراسة

1. إعداد الوسائل والطرق اللازمة لمعرفة هذه الظاهرة .
2. كيفية معالجة هذه الظاهرة عن طريق استخدام بعض الطرق لتحسين النفس وعدم ممارسة هذه الظاهرة.
3. معرفة بعض أشكال الفساد الإداري المنتشر في مصر.
4. التعرف على دور الأساليب النظامية والرقابية والقضائية في مكافحة الفساد الإداري.
5. التعرف على دور استخدام الأجهزة الحديثة والتكنولوجيا في مكافحة الفساد الإداري
6. التعرف على المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الأساليب الحديثة لمكافحة الفساد الإداري.

- أهم نتائج الدراسة خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج آن من أهمها: -
- 1- توعية الافراد عن طريق وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة حيث إن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب إن تكون هناك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام .
 - 2 . تفعيل دورات تدريبية للإفراد وتوعيتهم كيفية الحفاظ على المالى العام وتقليص الروح الانانية والسمو بالروح الجماعية.
 - 3 . وضع فى المناهج الدراسية سواء فى وزارة التربية والتعليم او التعليم العالى منهج علمى يوضح الحرص على المال العام والنزاهة فى التعامل مع الجمهور
 - 4 . إصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجدية لهم .
 - 5 . إنشاء أجهزة أمنية تراقب التصرف بالأموال العامة قد ترتبط برئاسة الوزراء مباشرة أو ضمن أجهزة وزارة الداخلية .

مقدمة

لا يكاد أن مجتمعا لا يخلو من مظاهر الفساد الادارى على الرغم من توافر عادات وتقاليد نشأنا عليها من العفة والطهر والنقاء التى ميزت بها مجتمعا الاسلامى على مر العصور والأزمنة ، كما أن الفساد الادارة هو لا يخص مجتمع عينة أو دولة بذاتها وإنما هى ظاهرة عالمية يشكو منها جميع الدول ويؤثر على خطر على الامن الاجتماعى والنمو الاقتصادى الادارى ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام كل المجتمعات وكل الدول للحد من هذه الظاهرة وأنتشارها ووضع الصيغ الملائمة لذلك.

المشكلة

تعتبر ظاهرة الفساد الادارى من الظواهر الخطيرة التى تواجه جميع الدول وخاصة الدول النامية مما أثرت على عملية البناء والتنمية الاقتصادية التى تؤدى إلى دمار الاقتصاد وعجز الدولة على مواجهه هذه الظاهرة فى تحديد أعمار وإعادة البنية التحتية اللازمة لها. ومصر كغيرها من الدول النامية التى تدرك أبعاد هذه المشكلة ومواجهة الفساد الادارى الذى يسيطر على معظم المصالح والهيئات الحكومية

وانتشار هذه الظاهرة بشكل كبير وملحوظ على مر السنوات رغم هناك نظم لمكافحة هذه الظاهرة إنما رغم توافر نظم عديدة لا يحد من أنتشار هذه الظاهرة مما يؤدي إلى خطورة الفساد الادارى وأساءه استعمال السلطة الوظيفية.

وسيتضمن البحث :-

أولاً . المقصود بالفساد الادارى وأنواعه وأسبابه .

ثانياً . مظاهر الفساد الإداري والمالي .

ثالثاً . الجهات المسؤولة عن مكافحة ظاهرة الفساد الادارى .

رابعاً: وسائل علاج الفساد الادارى بالطرق الحديثة للإدارة

خامساً . الاستنتاجات والتوصيات .

أهمية البحث :-

تحديد الاسباب التى تؤدى لهذه الظاهرة والعناصر الرئيسية التى من خلالها أبرزت شكل واضح لانتشار هذه الظاهرة.

وضع الطرق المعالجة التى يجب أن تستخدم للحد من ظاهرة الفساد الادارى وكيفية المعالجة فى أسرع وقت بأستخدام الاساليب الحديثة للإدارة

أهداف البحث :-

1. إعداد الوسائل والطرق اللازمة لمعرفة هذه الظاهرة .
2. كيفية معالجة هذه الظاهرة عن طريق استخدام بعض الطرق لتحسين النفس وعدم ممارسة هذه الظاهرة.
3. معرفة بعض أشكال الفساد الإداري المنتشر في مصر.
4. التعرف على دور الأساليب النظامية والرقابية والقضائية في مكافحة الفساد الإداري.
5. التعرف على دور استخدام الأجهزة الحديثة والتكنولوجيا في مكافحة الفساد الإداري
6. التعرف على المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الأساليب الحديثة لمكافحة الفساد الإداري.

أسئلة البحث :-

1 . هل يوجد تأثير للفساد الإداري على أداء الدولة بسبب أنتشار هذه

الظاهرة ؟

2 . هل ينبع الفساد الإداري فساداً مالياً حتماً؟

الدراسات السابقة

قامت الباحثة بالاطلاع على العديد من الأدبيات والدراسات إلا أنه لوحظ أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع الفساد الإداري كانت معظمها دراسات نظرية تتناول النواحي الشرعية للفساد ،وقد تم الاستعانة ببعض الدراسات الميدانية عن التطوير الإداري وعن الرقابة الإدارية للحد من الانحرافات الوظيفية والفساد الإداري وكانت هذه الدراسات هي:

(٢٠٠٨) دراسة مجمعة مدخل مقترح لتطوير لرقابة الحكومية على

الأموال العامة . لمكافحة الفساد في العالم العربي¹

وهدفت الدراسة إلى تطوير وبعد الرقابة الحكومية) قبل وأثناء - عند استخدام نفقات وتحصيل إيرادات الدولة (في مكافحة الفساد وتفعيل هذا الدور من خلال

¹ (٢٠٠٨) جمعة (دراسة مجمعة مدخل مقترح لتطوير لرقابة الحكومية على الأموال العامة . لمكافحة الفساد في العالم العربي

تقديم مدخل مقترح د لتطوير الوزارات والوحدات الحكومية و المحاسبة)
الجهاز المركزي للمحاسبات (فى مكافحة الفساد، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج
التالية:

١- تكتسب عمليات مكافحة الفساد فى السنوات الأخيرة مكانا كدولي
والعربي وأضحى لها قدر من الدعم والتأييد على كافة المستويات العالمية
والدولية والإقليمية والمحلة على حد سواء.

٢- لقد تغيرت اليوم لغة الشعب العربي أكثر مما كانت عليه الحال فى
الماضى بسبب التطورات التكنولوجية والإعلامية ، وأصبحت نزعة الشك
الحقيقية ضد مهنة التدقيق الحكومى تتردد داخل أو ساط تشددة فى نقدها
وأصبحت موضع تساؤل بشأن دورها فى مكافحة الفساد المختلط حيث أن
تأثيره على مجتمعاتنا لايمكن أن يقاوم فهو يزيد أخطار وتكاليف
الأعمال وتكاليف المعيشة ويضعف ثقة المستثمر وقوة القانون والنظام ويعيق
التنمية الاقتصادية

٣- . الدور النشط لمهنة المحاسبة فى مكافحة الفساد يمثل فى الواقع قوة مهمة

دراصة آل الشيخ (٢٠٠٧) بعنوان الفساد : أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته²

وهدفت الدارسة إلى التعرف على أنماط الفساد الإداري السائد في المملكة العربية السعودية والتعرف على أسباب الفساد الإداري والتعرف على سبل مكافحة الفساد الإداري والتعرف على المعوقات التي تواجه جهود الدولة. وتوصلت إلى عدة نتائج منها أن أكثر أنماط الفساد الإداري شيوعاً استخدام الأجهزة والمعدات العائدة ، إهدار الوقت العام ، الوساطة للغدارة لإنجاز المصالح الشخصية، أن أكثر الأساليب التي يتم من خلالها اكتشاف حالات الفساد الإداري البلاغات يليها المراجعة والحسابات المالية .

دراصة الأفندي ٢٠٠٧ (عن العامة نفخ الصفارة في بيئة الإدارة)³

وتهدف الدارسة إلى معرفة عناصر نفخ الصفارة وتأثيرها على نافخها وعلى المنظمة وأثرها في كشف الفساد. وبيان معوقات نفخ الصفارة و الصعوبات التي تواجه نافخها ووضع الاقتراحات التي تشجع على نفخها. و

² دراصة آل الشيخ (٢٠٠٧) بعنوان الفساد : أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته

³ ٢٠٠٧ الأفندي جامعة الملك عبد العزيز ، (نفخ الصفارة في بيئة الإدارة العامة)

تركز هذه الدراسة على قيام موظفي القطاع العام بالكشف عما يعتقدون أنه ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية في المنظمات التي يعملون بها،

4 دراسة عبدالرحمن هيجان ١٤١٨ (بعنوان "مهارت مكافحة الفساد الإداري") 4

وهدفت الدراسة إلى معالجة موضوع الفساد الإداري من خلال الإستراتيجيات المطلوبة وعملت الدراسة إلى المنهج المكتبي القائم على الوصف التحليل من خلال جمع مادة البحث من المراجع ذات العلاقة وتطرقت الدراسة إلى آثار الفساد الإداري حيث أكدت أن للفساد الإداري أضرار في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية و الثقافية ومن بين تلك الآثار تشويه دور الحكومة وعدم القدرة ايجاد الصارعات بين طبقات المجتمع إضافة إلى تأثيرها على تحقيق الاستقرار والسيئ على التنمية والأداء الإداري كما أن الفساد يقود إلى الكساد الاقتصادي وتسرب الموظفين الأكفاء فضلا على تأثيره السيئ في الأخلاق ومبادئ وأخلاقيات الوظيفية وقد لخصت الدراسة عدد من الإستراتيجيات التي يمكن تبنيها في مكافحة الفساد الإداري

4 ١٤١٨ هيجان، عبدالرحمن أحمد " (استراتيجيات ومهارت مكافحة الفساد الإداري " والتدريب المجلة العربية للدراسات الأمنية).

و هي توافر الإرادة السياسية لمكافحة الفساد الإداري والقيام ايجاد
انظمة واضحة وصريحة بالإصلاحات الدورية في قطاع الخدمات العامة
والمكافحة الفساد الإنشاء مؤسسات منوط جراء مراجعة دورية لهذه الأنظمة
واداري وبها مكافحة الفساد الإداري والتوعية الإعلامية بمضمون الفساد الإداري،
كما أشارت الدراسة إلى عدم وجود تعريف موحد واتفق عليه للفساد، أرجعت
الدراسة ذلك لعدة أسباب منها عدم وجود منهج واحد للدراسة نظار لانتماء
المهتمين بدارسته إلى حقول متعددة ومختلفة وعدم وجود مؤشر لخروج الفرد
أو الجماعة عن الالتزام بقاعدة أو سلوك معين نظر لاختلاف القيم الثقافية .

التعليق على الدراسات السابقة

بالنسبة لدراسة آل الشيخ (بعنوان الفساد : أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته) لكونها
فهي تتفق مع موضوع الدراسة الحالية وهي الوصول الى موضوع الفساد
الادارى وأنماطه وأسبابه وسبل مكافحة الفساد الادارى ويختلف عنها فى هذه
الدراسة الحالية هي أن التركيز على كيفية معالجة الفساد الادارى بأستخدام
الاساليب الحديثة التي تحد من أنتشار هذه الظاهرة

أما بالنسبة لدراسة عبد الرحمن هيجان ١٤١٨ (بعنوان "مهارت مكافحة الفساد الإداري") معالجة الفساد الإداري من خلال استراتيجيات المطلوبة وقامت هذه الدراسة على المنهج المكتبي القائم على الوصف والتحليل للوصول إلى أثر الفساد الإداري وأضراره على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية وهي تتفق مع موضوع الدراسة باعتبارها تناقش موضوع الفساد وأثر على الاقتصاد الدولي المصري.

أولاً: مفهوم الفساد الإداري :

يقصد بالفساد الإداري هو سوء أستغلال السلطة العامة للوظيفة لتحقيق مكاسب خاصة وينتج ذلك نتيجة الخطأ المقصود لتحقيق مكاسب خاصة.⁵

و الفساد الإداري يعتبر تجاوز الموظف عن أداب وظيفته وانحراف في عملة عن القانون ممكن يكون دون قصد سئ بسبب الإهمال وممكن يكون بقصد يجب أن يعاقب عليه القانون.

وقد يتضمن مصطلح الفساد الإداري عدة محاور منها .

⁵ ٢٠٠٢ بلوناس، عبدالله (رؤية اقتصادية للفساد: أسبابه ونتائجه وطرق معالجته، في المؤتمر العربي الثالث في الإدارة، أكتوبر:بيروت.)

1 . الفساد السياسى هو الانحراف عن المبادئ الموضوعية فى أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية القومية لسبب أو أكثر فالخيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط ... وغيرها .

2 . الفساد الإدارى وهو الانحراف الادارى عن أداب الوظيفة وهى أن يقوم الموظف العام الخروج عن الاداب الوظيفى الذى يؤديه ويخالف التشريع القانونى وضوابط العمل الفردية أى أن الموظف العام يستغل منصبه كموظف فى مكان ما للحصول على مكاسب أو منافع بطريقة غير مشروعة

3 . الفساد المالى هى الظاهرة من أخطر أنواع مظاهر الفساد وهو الانحراف المالى ومخالفة الاحكام لقواعد المعتمدة والتعليمات الرقابة المالية.

4 . الفساد الأخلاقى ويتمثل بالانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعى مقبول .

إما فيما يخص موضوع بحثنا (الفساد الإدارى والمالى) فقد وردت تعاريف عدة منها :-⁶

⁶ ٢٠٠٨ ، حسنين المحمدى (الفساد الإدارى لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية : الإسكندرية .

- تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية (الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة) ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين ، أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص .
وعرفته كذلك (هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة) .
إما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص) إما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد) .

ثانياً: أنواع الفساد الإداري :

ينقسم الفساد الإداري إلى أربع أنواع , وهي :

أ- الانحرافات التنظيمية:

ويقصد بها هى تلك الانحرافات التى تصدر من الموظف العام أثناء تأدية عملة
والتي تتعلق بالعمل الذى يؤديه ومن أهم هذه الانحرافات أو المخالفات التى يقوم
بها الموظف ومن أهمها

*** عدم احترام العمل:**

هناك صور عديدة منها : (عدم احترام مواعيد العمل من قبل الموظف سواء فى
الحضور أو الانصراف عن مواعيد العمل الرسمية- عدم أستغلال الوقت الرسمى
للعمل بجديه - ضياع معظم أوقات العمل فى قراءة الجرائد واستقبال الزوار
والتحدث فى الهاتف - استغلال وقت العمل بالتصفح على صفحات الانترنت
..... الخ).

*** امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه عل أكمل وجه:⁷**

ومن أمثله ذلك : (عدم انتهاء الموظف العام بأداء عملة المكلف به - عدم القيام
بالعمل على الوجه الصحيح - التأخير فى أداء العمل).

⁷ 119907 أبوشيخه، نادر أحمد (الفساد فى الحكومة تقرير الندوة الإقليمية التى عقدتها دائرة التعاون الفنى للتنمية ومركز التنمية
الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، . المنظمة العربية للتنمية الإدارية : عمان

***التراخي أثناء العمل:**

ومن صور ذلك : (الكسل - الرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل جهد

- تنفيذ الحد الأدنى من العمل - الحصول على مكافآت ليس لها مقابل أداء

عمله.... الخ).

*** عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء:**

ومن أمثله ذلك : (العداء المستمر من الموظف تجاه رئيسه عدم إطاعة أوامر

الرؤساء الاعتذار المستمر دون أى سبب أو بأسباب غير مقنعه لعدم تنفيذ أوامر

الرئيس..... الخ).

السلبية:

ومنها مثلا : (اللامبالاة المستمرة- عدم المشاركة بالرأي - عدم الميل إلى التجديد

والتطوير والابتكار -العزلة عن الآخرين - عدم الرغبة في التعاون مع الزملاء أثناء

طلب الرئيس إنهاء عمل معين..... الخ).

عدم تحمل المسؤولية:

ومن صور ذلك : (الاهمال فى الاوراق الخاصة بالموظف وعدم العناية به - الهروب من المسؤولية وعدم التوقيع على الاوراق لعدم تحمل المسؤولية..... الخ).

إفشاء أسرار العمل .

ب- الانحرافات السلوكية:

ويقصد بها هى تلك المخالفات الإدارية التى يقوم بها الموظف والتى تتعلق بسلوكه الشخصى وتصرفاته ومن أهم هذه المخالفات.

• عدم المحافظة على كرامة الوظيفة:

ومن أمثلتها : (أخذ الموظف العام المواد المخدرة أو ارتكاب الموظف فعل مخر بالحياء العمل الوظيفى - الاشتراك فى الجرائم الاخلاقية الخ).

• سوء استعمال السلطة:

ومن أمثلتها : (هو أن يقدم الموظف بتسهيل لبعض الامور وتقديم خدمات شخصية لتسهيل العمل وتجاوز فى العمل دون أن يأخذ فى الاعتبار العدالة فى

الموضوعات ومعاملة جميع الاطراف سواسية دون فرق بين قريب أو معارف او غيرهم).

* المحسوبية:

وهى ظاهرة منتشرة وظاهرة واضحة فى الاماكن والمصالح الحكومية وهو ان يصعد بعض الاشخاص غير المؤهلين الى وظائف عليا وهذا يؤثر على كفاءة العمل الادارى .

* الوساطة:

فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلا من أشكال تبادل المصالح.

ج- الانحرافات المالية:

ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي يقوم بها الموظف بسير عملة , وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي :

أ- مخالفة القواعد المالية المنصوص عليها داخل المنظمة⁸.

* فرض المغارم:

وهي تعني قيام الموظف بفرض غرامات أو إتاوات على بعض الاشخاص نظير الاعمال الموكلة له.

* الإسراف في استخدام المال العام:

ولها العديد من الصور منها (تبديد الاموال العامة في الانفاق على الابنية والأثاث الانصراف في كيفية استخدام المقتنيات العامة في الامور الشخصية- الاسراف على إقامة الحفلات الدعايا والإعلان والنشر في الصحف عن التهانى والمناسباتالخ)

د- الانحرافات الجنائية:

ومن أكثرها ما يلي:

أ- الرشوة: أخذ الموظف العام أموال نظير أداء الخدمة دون وجه حق

⁸ كراس النزاهة والشفافية والفساد / 2006 دائرة التعليم والعلاقات العامة / هيئة النزاهة العامة.

ب- اختلاس المال العام :_صرف من المال العام المسئول عنه الموظف

وتسوية الحسابات

ج- التزوير: هو التزوير فى الاوراق الرسمية وذلك بمقابل مادی .

ثالثاً: أسباب الفساد الإداري :

أن مجتمعنا يعانى من أنتشار ظاهرة الفساد الادارى وسبب أنتشار هذه الظاهرة غياب الوعى، كما أن الفساد يعود فى الغالب إلى سببين رئيسيين , هما : الرغبة فى الحصول على منافع غيرمشروعة - ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة. وتتعدد الأسباب المؤدية على الفساد الإداري , ويتم تقسيمها الى مجموعتين هما:

1-أسباب بيئية اجتماعية خارجية , وتنقسم إلى:

أسباب تربوية وسلوكية :عد الاهتمام بالاخلاق الدينية منذ نشأة الطفل والتربية على المبادئ والقيم مما يؤدي ذلك الى سلوكيات غير مرضية وقبول رشاوى وعدم تحمل المسؤولية وعدم احترام الوظيفة والقانون .

أسباب اقتصادية :فيعاني ترجع لهذه الاسباب هى قلة المرتبات والحوافز والمكافآت فى المصالح والمنظمات الحكومية مما يترتب عليها عدم القدرة على الوفاء

بمتطلبات المعيشة ومن هنا يد الموظف نفسه مضطرا لتقبل الهدية (الرشوة) من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب.

أسباب سياسية: أن التغيير المستمر فى الحكومات وهو يخلق جو من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد الإداري.

أسباب إدارية وتنظيمية

وتتمثل في الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددتها أو عدم العمل بها ، وعدم الاعتماد على الكفاءات فى كافة الجوانب الادارية .

ثانياً . مظاهر الفساد الإداري والمالي والتركيز على قانون إعادة المفصولين والمتضررين سياسياً إلى الخدمة⁹

لا نجد أن من يمارسون مظاهر الفساد الادارى يعاقبون معاقبة المفسدين بل فى معظم القضايا يتم ترقية معظم هذه الاشخاص وإعادة المفصولين أو المتضررين الى وظائف أخرى وقليل منهم من يعاقب ويفصل من الخدمة

ولاشك إن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها الفاسد هي التي تدفعه لأرتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ احد أو أكثر من مظاهره التالية :-

1 . الرشوة Bribery

⁹ العدد 168888 جريدة الحياة" مكافحة الفساد تثير جدلا بتاريخ،

وهى تعنى حصول الموظف على أموال مقابل تأييد الخدمة أو تنفيذ

إعمال مخالفة للقوانين وأصول المهنة.

2 . المحسوبية Nepotism

تعانى كثير من المصالح والمنظمات والهيكل الحكومى من المحسوبية

وهى أعطاء من لا يستحق نفوذ وسلطة.

3 . المحاباة Favoritism

أى تفضيل جهة على أخرى دون وجه حق وهذا ما يحدث فى الممارسات

وعقود الايجار والاستئجار والمقاولات.

4 . الوساطة

أى تدخل شخص مرموق لصالح من لا يستحق ويتم تعيين (التعيين

بالوساطة) فى وظيفة لا يستحق التعيين لها أو أنشغال منصب معين .

5 . الابتزاز والتزوير Black Mailing

الابتزاز يعنى حصول الموظف على مال من الجمهور مستغلاً لمنصبه

الادارى وله تبريرات قانونية أو ادارية كما يحدث فى تزوير الشهادات

الدراسية ووضع اختام غير حقيقية على الاوراق وتزوير النقود.

6 . نهب المال العام Embezzlement

أستغلال الموظف بصرف أموال الهيئة بشكل سرى من غير وجه حق
تمرير السلع على السوق السوداء أو تهريب ثروة نفطية.

7 . فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية
والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجى 10 .

8 . الفساد فى بيئة المجتمع / التلوث ودخان المصانع (وكانت للدول
الصناعية الكبرى الأثر الأكبر فى ظاهره الاحتباس الحرارى) التى يمر
بها العالم حالياً .

9 . التباطؤ فى أنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات
التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو
الكتب الرسمية .

10 . تزوير الفواتير حيث بالغ فى قيمة المشتريات أو المبيعات للجهات
العامة خدمة للمصالح الخاصة.

¹⁰مقالة سعد العنزى وجهة نظر تحليلية فى الفساد مجلة المعهد العالى للدراسات المالية والمحاسبية العدد السادس /
السنة الثانية / آب 2002 .

11. قبول الهدايا والإكراميات بدون وجه حق وتدرج هذه الهدايا حسب

أهمية الخدمة من بعض المقتنيات البسيطة كالأقلام والساعات

وانتهاءً ومركز الموظف بدءاً بالسيارات والفلل والمساكن

والرحلات الترفيهية المجانية ولا تقتصر الهدايا على الموظف نفسه .

بل تمتد لتشمل أفراد أسرته وبعض أقاربه .

ثالثاً . الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد الإداري

حددت الجهات التالية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد الإداري على

نطاق عالمي وهي :-

1 . منظمة الأمم المتحدة :-

أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة

التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وامن المجتمعات

وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2004 وقد انضمت إليها كثير

من دول العالم .

2 . البنك الدولي :-

وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية .

3 . صندوق النقد الدولي :-

لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية .

4 . منظمة الثقافة العالمية :-

أنشأت هذه المنظمة سنة 1993 وهي منظمة غير حكومية (أهلية) تعمل بالشكل الأساسي على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية .

إما محلياً في العراق فهناك ثلاث مؤسسات رقابة تعمل على مكافحة الفساد

الإداري والمالي وهي :-

أ . هيئة النزاهة العامة :-

أنشأت هيئة النزاهة بموجب الأمر 55 لسنة 2004 مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والمنسوبية

والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف

شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة من خلال :-

(1) وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب

الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة .

(2) عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتثقيف وتبني ثقافة مبنية على الشفافية

والنزاهة والشعور بالمسؤولية .

ب . المفتشون العامون :-

أنشأت مكاتب المفتشين العامون بموجب الأمر 57 لسنة 2004 في الوزارات

كافة مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف

على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة

النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة .

ج . ديوان الرقابة المالية :-

وهي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق أنشأت بموجب الأمر 77

لسنة 2004 مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة

بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال

مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء ولغرض مكافحة الفساد المالي .

رابعاً: وسائل علاج ظاهرة الفساد الادارى¹¹

علاج الفساد الإداري

إن الأمانة في أداء العمل خلق حث عليه الدين الإسلامي في كثير من مواطن

القرآن والسنة النبوية. و الدين الإسلامي هو أكثر الأديان معرفة بنفسية البشر

وكيفية معالجتها , ولذل نجده قد استخدم أسلوبين لمعالجة ذلك الفساد , وهما

أسلوب الترغيب والترهيب.

أولاً ويقصد بأسلوب الترغيب

أستخدام أسلوب التحفيز المادى أو المعنوى مما يجعل الموظف يقبل على عملة

بنفس راضية وبحماس كبير فينجز مما يؤدي الى أداء متميزا.

والحافز المادى لا بد من توافر الاجر المجزى مقابل عملة الذى يؤديه والذى يغطى

ضروريات الحياة له ولأسرته.

اما الحافز المعنوى هو تشجيع الموظف بأستمرار على عملة وان اداه عملة دائماً

فى تحسين الانتاج وأبعاده عن الفساد وتنمية موهبته وإبداعاته والمشاركة فى العمل

ولابد من المعاملة الحسنة للموظف

¹¹ ٢٠٠٥ جريدة الجزيرة الشورى يوجه ضربة للغش التجاري، العدد ٢٠١٤٢٠٠

ويجدر بالذكر أن أسلوب الترغيب بالحوافز المعنوية هو ما نادى به الإدارات الحديثة فلم الإدارة الحديث قام بترتيب الحاجات الإنسانية على شكل هرم تمثل قاعدته الحاجات الفسيولوجية الأساسية وتندرج تلك الحاجات ارتقاها حتى تصل إلى قمة الهرم حيث الحاجة إلى تحقيق الذات ، وكان من بين تلك الحاجات (الحاجة على التقدير والاحترام)¹².

وقد نادى الإدارة العلمية بأسلوب الترغيب والحوافز المادية بوضع أربعة عشر مبداءً من بينهما مبدأ المكافأة والتعويض وهذا المبدأ يتضمن على أن مكافأة الأفراد ووضع أجورهم بصورة عادلة يعد ركنا أساسيا في العمل إذ يقتضي بإنصاف العاملين ووضع طرق وإجراءات واضحة لدفع أتعاب الأفراد كل حسب جهده وعمله أما أسلوب الترهيب : وهو يعنى التخويف أو ما يقصد به الحافز السلبي ، ويتمثل أسلوب الترهيب لمكافحة الفساد الإداري في مفهوم الرقابة على أداء العاملين بهدف كشف الأخطاء وتصحيح الانحرافات .

وتتركز الرقابة الإدارية السليمة في أمرين أساسيين :

¹² حكمت طاهر ندوة: نحو (الدور التشريعي في مكافحة الفساد استراتيجيا لمكافحة الفساد. وزارة التنمية الإدارية : الأردن (ابتسا ١١ طواني،)

1- تحديد العقوبات المناسبة عن طريق القوانين واللوائح والاساليب التى توضح
الاطء الادارية.

2- العدالة فى تطبيق هذه اللوائح والقوانين بحزم.

ثانياً: علاج الفساد الإداري من منظور الإدارات الحديثة

فى عصر الولة والانفتاح التكنولوجى تعدت وتنوعت الادارات الحديثة كمدخل
لعلاج الفساد الادارى ومن هذه الادارات يتم توضيح ما يلى:

1- إدارة الصراع:

أن الصراع الدائم هو صراع النفس والنفس أمارة بالسوء فلا بد لنا من إدارة الصراع
الداخلي الذي يشعر به الفرد عن طريق ما يلى:

- تحفيز وتزويد الفرد بالقيم والمفاهيم الاسلامية فى مجال العمل.

-لابد من تحديد معيار للرواتب يوافق مستوى المعيشة السائد في المجتمع

وظروف الغلاء حتى يشعر الفرد بالرضا عما يتقاضاه ولا يشعر بالصراع بين قوى

الشر المتمثلة في الرشاوى والتزوير وغيرها وبين قوى الخير النابعة من فطرته

القومية التي فطر الله الناس عليها.

2- إدارة الذات:

أن ادارة الذات من الادارات المهمة جداً وهى تعنى الوسائل والطرق التى يتعين المرء على الاستفادة القصوى من وقته واستغلاله فى تحقيق أهدافه والواجبات التى عليه والاهداف التى يعمل من أجلها ولذلك يجب على الفرد أن يعمل جاهداً فى ادارة ذاته وبيتعد عن الشبهات وكسب المال الحلال ويبعد عن المال الحرام.

3- إدارة التغيير :

أن موضوع البحث هو الفساد الادارى ولذلك نجد أن درجة المعاناه الذى يعيشها الفرد تايجة قسوة المعيشة بسبب الفساد الادارى عليه عليه أن يستفيد من إدارة التغيير والانتقال الى نقطة توازن أفضل أى ان التغيير هو تحول من نقطة التوازن الحالية الى نقطة التوازن المستهدفة فيه(أى درجة المعاناه من قسوة الوضع الحالى ومدى وضوح الفوائد والمزايا التى سيحققها التغيير) .

4- إدارة الأزمات :

أن الفساد الادارى يولد أزمة داخل المنظمة ولعلاج الفساد الإداري من منظور (إدارة الأزمات) يمكن إتباع الخطوات التالية:
- لابد من تكوين فريق عمل متكامل يعمل بتعاون للقضاء على الفساد الإداري ومسبباته داخل المنظمة

- العمل على حل المشكلات المصاحبة للفساد الإداري بتحديد المشكلة وإجراء المشورة ومن ثم اختيار الحل الأنسب من الحلول المتاحة للخروج من الأزمة.

5- الإدارة بالأهداف:

تعمل هذه الادارة الى ضرورة العمل الجماعى بروح الفريق والمشاركة الفعالة والايجابية بين الرئيس والمرؤوس والسعى الى تحقيق الاهداف المطلوبة ولذلك يجب على كل منظمة تسعى إلى علاج ظاهرة الفساد الإداري أن تمارس أسلوب الإدارة بالأهداف.

6- إدارة الاتصالات :

لابد أن يكون هناك اتصالات متبادلة بين الادارات والربط بالمعلومات ووجهات النظر والتعبير بالرأى والمشورة والمشاعر والاحاسيس وفى ادارة الاتصالات يجب تشجيع الأسئلة وتبادل الأفكار المطروحة بين الموظفين وتوجيه النقد للعمل الخاطيء فى الوقت المناسب و إيجاد مناخ إيجابي للاتصال يسمح بتقبل أفكار الآخرين.

وحيث أنه من أحد مسببات الفساد الإداري هو عدم كفاية الاتصالات بين الرئيس ومرؤوسيه , ولابد من الاهتمام بإدارة الاتصالات وممارستها بفعالية حتى يستطيع

المدير يتدخل فى الوقت المناسب للحد من الفساد الإدارى.

7- الإدارة بالمشاركة :

يجب على كل فرد فى المنظمة أن يكون له رأى وصوت مسموع يعبر عن نفسه والاستماع له واحترام رائة ويتم التحفيز داخل نفسة وأنه جزء من المنظمة ويتولد بداخلة الولاء لها.

8- إدارة الجودة :

هدف إدارة الجودة هو التحسين المستمر والهدف الاساس لهذه الادارة ليس يقتصر على فقط أداء الخدمة بل يشمل مستوى الكفاءة فى الاداء الوظيفى وتنميته . ويجب أن تراعى المنظمة جودة أدائها على المستوى الذاتى وعلى مستوى المنظمة ابتعدت عن أحد مسببات الفساد الإدارى .

9- إدارة الإبداع:

يعتد سبب الفساد الإدارى هو قتل الرئيس الإبداع لدى المرؤوسين والخوف والحجب فى ارائهم وخوفاً على منصبة ولذلك على المدير الناجح استخدام أسلوب إدارة الإبداع وعدم كبت المواهب داخل الموظفين وإدارتها على الوجه الأكمل بما يخدم مصلحة العمل وليس كبتها لخدمة المصالح الذاتية.

10- إعادة هندسة العمليات الإدارية:

أن المنظمات ذات الوضع المتدهور من أكثر المنظمات التى تحتاج الى عملية إعادة هندسة العمليات الادارية وهذه المنظمات التى تعانى من الفساد الادارة ويجب إعادة التفكير الاساسى وإعادة التطوير الجزرى لتحقيق التحسينات الجوهرية فى معايير قياس الاداء الحاسمة قبل التكلفة ،الجودة، الخدمة، السرعة.

11- الإدارة بالاتفاق :

أن الإدارة بالاتفاق تقوم على :

- وضع تصور لمتطلبات العاملين في المنظمة وطرق الوفاء به.
 - وضع تصور لمتطلبات المنظمة من العاملين.
 - تحديد متطلبات كل فرد داخل المنظمة تجاه الآخرين عن طريق الاتفاقات الفردية والجماعية.
- إن الطريق لعلاج ظاهرة الفساد الإداري يحتاج إلى هذا الأسلوب لتحديد متطلبات العاملين تجاه بعضهم البعض وتجاه المنظمة , ومتطلبات المنظمة تجاه العاملين وتكون الصورة واضحة للثنتين ويبعد عن الصراعات الداخلية التى يمكن أن يشعر بها نتيجة تصارع قوى الخير والشر داخله.

الاستنتاجات :-

- 1 . تبين إن الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري في مصر زادت بدرجات كبيرة في السنوات الاخيرة السابقة حيث استخدمت الوظيفة لغايات غير رسمية وشخصية مما أدى إلى تفتي ظاهرة الفساد .
- 2 . قصر المراقبة والمسائلة من الحكومة أبتداء من الازارة العليا والمسببين في ظاهرة الفساد الادارى.
- 3 . طول فترة التحقيق فى المخالفات مما تضيع الوقت ويجعل البعض يهربوا قبل المحاكمة.
- 4 . غياب القيم والاخلاقيات القائمة على الصدق والامانة والعدالة وتحول هذه القيم الى السلبية وعدم تحمل المسؤولية وانتشار الجرائم.
- 5 . الفساد الادارة يؤدى الى ضعف الانتشار وهروب الاموال خارج البلاد فى الوقت الذى كان من المفروض أستغلال هذه الاموال فى إقامة مشروعات اقتصادية تخدم الوطن والمواطنين من خلال توفير فرص العمل .

6 أحساس بعض المواطنين بعد الانتماء الى البلد بسبب المحسوبية والوساطة فى شغل المناسب المناسبة. .

التوصيات :-

- 1 . توعية الافراد عن طريق وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة حيث إن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب إن تكون هناك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام .
- 2 . تفعيل دورات تدريبية للأفراد وتوعيتهم كيفية الحفاظ على المالى العام وتقليص الروح الانانية والسمو بالروح الجماعية.
- 3 . وضع فى المناهج الدراسية سواء فى وزارة التربية والتعليم او التعليم العالى منهج علمى يوضح الحرص على المال العام والنزاهة فى التعامل مع الجمهور .
- 4 . إصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجدية لهم .

- 5 . إنشاء أجهزة أمنية تراقب التصرف بالأموال العامة قد ترتبط برئاسة الوزراء مباشرة أو ضمن أجهزة وزارة الداخلية .
- 6 . الحد من الحصانة الممنوحة للوزارات ومجلس النواب لتمكين الجهات القضائية فى التحقيق والمسائلة فى قضايا الفساد المرفوعة ضدهم .
- 7 . الاختيار الصحيح للأشخاص النزيهين من هيئات الرقابة والمفتشين والنزاهة .
- 8 . توفير فرص العمل لتشجيع الاستثمار المحلى .
- 9 . وضع أنظمة فعالة وجدية لتقويم أداء المؤسسات الحكومية من خلال مبدأ محاسبة تكاليف الفساد المادية وغير المادية لكي لا تكون مبرراً لتجميد إلغاء خطط مكافحة الفساد لارتفاع تكاليفها عن تكاليف الفساد(غسيل الاموال) .
- 10 . استخدام الطرق الفعالة للحد من ظاهرة تسهيل الأموال التي تتبعها الشبكات العالمية وبضمها المافيا لتقدير استثماراتها المشوهة إلى الخارج عن طريق تبيض أموالها والوقوف بحزم ضد تبيض هذه الأموال .
- 11 . التحفيز على القيام بالواجب وعدم ارتكاب المخالفات عن طريق الترغيب والترهيب .

12 . التعاون بشكل أوسع مع الدول فى تسليم الهاربين خراج البلاد وغلق الحدود
لتهريب الاسلحة والمخدرات وغير ذلك .

13 . ترسيخ الديمقراطية التي إذا أنضجت ستلغي المركزية أو الفساد الناتج عنها .

14 . العمل على أتساع دور الإدارة العليا من خلال تكثيف الجهود لتطوير مشكلة
الفساد والسيطرة عليها ومعالجته والوقاية من عودته من خلال اتخاذ القرارات
الحاسمة و تشكيل لجنة عليا مستقلة لمكافحة الفساد.

15. التحفيز على تحقيق العدل واقتلاع الحرمان من جذوره باعتباره احد الموارد

التي تغذي الفساد الإداري والمالي من خلال (العمل والإنتاج) .

16.- السيطرة على نظام الصرف للمصالح ووضع أسلوب للصرف وذلك لمنع
سارقى المال العام.

17.- تعيين موظف من الرقابة الادارة فى كل مصلحة حكومية.

18. الحد من البيروقراطية المعقدة الروتين والحد من وضع العراقيل أمام

مصالح الناس , فهذا الأمر يجعل المواطن يلجا إلى طرق ملتوية لإنهاء

معاملته وتيسير أمره الرشوة مثلا..

19.تحسين الوضع المادي للموظف حتى لا يحتاج ويذهب لأخذ الرشوة..

20. الاهتمام بأخلاقيات الوظيفة العامة.
21. إشعار الموظف العام بالمسؤولية الملقاة عليه.
22. تكثيف الجهود الخاصة بالتوعية الإدارية.
23. أن يتم استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة للكشف عن الفساد الإداري
24. تحقيق مبدأ من أين لك هذا عند ظهور الأموال لدى الأفراد .

الخلاصة :-

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر المنتشرة والخطيرة التي تواجه الدول النامية والتي تؤثر على الاقتصاد وعجز الدولة في مواجهة هذا الفساد .
ولقد لاقت هذه المشكلة موضع اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفق على طريقة أسس لحل هذه المشكلة من خلال استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة لمكافحة الفساد الإداري بكل صورة

وقد تضمن البحث

الإجابة على الأسئلة

1 . هل هناك تأثير للفساد الإداري على أداء الدولة؟؟

2 . هل ينبع الفساد الإداري فساداً مالياً حتماً ؟

وتحديد مفهوم الفساد الإداري والمالي وتحديد مظاهره المختلفة والتركيز على إعادة المفصولين والمتضررين السياسيين كمظهر مهم له والجهات المسؤولة على مكافحة الفساد في مصر .

وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تؤيد إن الفساد الإداري والمالي ظاهره قديمة أصابت الجهاز الإداري

وقد توصلت الباحثة إلى جملة من التوصيات أهمها ضرورة وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الإعلام المختلفة لغرض إنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام من خلال تعميق دور الإدارة العليا من خلال تكثيف الجهود لتطويق مشكلة الفساد والسيطرة عليها والمعالجة لتفادي عودة المشكلة من خلال اتخاذ قرارات حاسمة الغرض منها مكافحة الفساد والحد منه .

قائمة المراجع

- 1- ٢٠٠٨ جمعة (مدخل مقترح لتطوير الرقابة الحكومية على الأموال العامة). لمكافحة الفساد في العالم العربي الأردن نموذجاً.
- 2- ٢٠٠٧ خالد بن عبد الرحمن بن حسن بن عمر ، آل الشيخ " (الفساد الإداري أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته " دراسة تطبيقية على المدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته في المملكة دكتوراه رسالة، العربية السعودية جامعة، نايف العربية للعلوم الأمنية : الرياض.
- 3- ٢٠٠٧ الأفندي جامعة الملك عبد العزيز ، (نفخ الصفارة في بيئة الإدارة العامة: جدة.
- 4- ١٤١٨ هيجان، عبدالرحمن أحمد " (استراتيجيات ومهارت مكافحة الفساد الإداري " والتدريب المجلة العربية للدارسات الأمنية.
- 5- ٢٠٠٢ بلوناس، عبدالله (رؤية اقتصادية للفساد :أسبابه ونتائجه وطرق معالجته، في المؤتمر العربي الثالث في الإدارة، أكتوبر: بيروت.)
- 6- ٢٠٠٨ ، حسنين المحمدى (الفساد الإدارى لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية : الإسكندرية .
- 7- ١٩٩٠ أبوشيخه، نادر أحمد (الفساد في الحكومة تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، . المنظمة العربية للتنمية الإدارية : عمان
- 8- كراس النزاهة والشفافية والفساد / 2006 دائرة التعليم والعلاقات العامة / هيئة النزاهة العامة.

9- العدد 168888 جريدة الحياة" مكافحة الفساد تثير جدلا بتاريخ،
١٤٣٠/٧/٧ . ٣٠/٦/٢٠٠٩ هـ الموافق م

10- مقالة سعد العنزي وجهة نظر تحليلية في الفساد مجلة المعهد العالي

للدراستات المالية والمحاسبية العدد السادس / السنة الثانية / آب 2002 .

11- ٢٠٠٥ جريدة الجزيرة الشورى يوجه ضربة للغش التجاري، العدد. ١٢١٤٢

12- ١٩٩٥ حكمت، طاهر ندوة: نحو (الدور التشريعي في مكافحة
الفساد استراتيجية لمكافحة الفساد. وزارة التنمية الإدارية : الأردن
(ابتسا ١١ حلواني،) ٢٠٠٢ م عبد الرحمن (كيف نحسن موظفينا
ضد الفساد الإداري، في المؤتمر العربي الثالث في الإدارة، أكتوبر
:بيروت.

13- http://www.parliament.gov.eg/home/Parliament_Report.aspx?flag=34/10/2016
1:30pm ts_main.aspx?flag=34/10/2016

مقالات من دوريات

الشميمري ، أحمد بن عبد الرحمن . (1424 هـ). مظاهر الانحراف
الوظيفي ، " مجلة التدريب والتقنية ، ع 57 ، ص ص 26 - 28 .
العديلي ، ناصر . (1422 هـ). الجودة الشاملة. " مجلة التدريب والتقنية
، ع (26) ، ص ص 38 - 41 .